الأمم المتحدة

E/ICEF/2019/AB/L.4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 April 2019
Arabic
Original: English

للعلم

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام ٢٠١٩

١١-١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

رد إدارة اليونيسف على التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٨

موجز

هذا التقرير مقدم إلى المجلس التنفيذي وفقا لعدة مقررات تتعلق بوظيفة مراجعة الحسابات والتحقيقات، آخرها المقرر ٢٠١٨/١٢. وترد في المرفق معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ إجراءات متفق عليها لمراجعة الحسابات ظلت، حتى نهاية عام ٢٠١٨، مفتوحة لمدة ١٨ شهرا أو أكثر.

وعملا بمقرري المجلس التنفيذي لليونيسف ٢٠١٨/٣ و ٢٠١٩/٦ المتعلقين بالتقارير المالية والبيانات المالية المراجعة لليونيسف وتقارير مجلس مراجعي الحسابات، يقدم هذا التقرير تحليلا لإمكانية زيادة استرداد الخسائر المتصلة بالإبلاغ عن حالات الغش أو الغش المفترض.

وتُعرب اليونيسف عن بالغ تقديرها لأفكار مجلس مراجعي الحسابات النافذة، ولملاحظاته وتوصياته ذات الصلة الواردة في التقرير. واليونيسف ملتزمة بتنفيذ جميع التوصيات في الوقت المناسب.

* E/ICEF/2019/9.

030519 260419 19-05911 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – الكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات ٤

ثالثا – إجراءات الإدارة وخططها استجابة لنتائج المراجعة الداخلية للحسابات بوجه عام ٥

رابعا – إجراءات وخطط الإدارة الرامية إلى الاستجابة للتوصيات المنبثقة عن المراجعة الداخلية لحسابات المكاتب القطرية ٨

خامسا – استراتيجية مكافحة الغش، والخسائر المالية واستردادها ١٧

سادسا – تعليقات الإدارة على التقرير السنوي للجنة اليونيسف الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٨ المقدم إلى المجلس التنفيذي ١٩

المرفق

معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن توصيات مراجعة الحسابات التي ظلت بلا حل لمدة تزيد عن ١٨ شهرا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ ..... ٢١

أولا – مقدمة

١ – أعدت إدارة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) هذا التقرير ردا على النتائج والاستنتاجات الواردة في التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسف لعام ٢٠١٨ المقدم إلى المجلس التنفيذي (E/ICEF/2019/AB/L.3). وعملاً بمقرري المجلس التنفيذي لليونيسف ٣/٢٠١٨ و ٦/٢٠١٩، يتضمن التقرير أيضا تحليلا لإمكانيات زيادة استرداد الخسائر المتصلة بالإبلاغ عن حالات الغش أو الغش المفترض.

٢ – ويسر الإدارة أن تلاحظ أن الرأي المتعلق بالضمان الذي قدمه مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٨، هو أن مستوى كفاية وفعالية إطار عمل اليونيسف للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، في ضوء نطاق العمل المضطلع به، كان مُرضيا عموما خلال عام ٢٠١٨. وصدرت آراء مرضية بشأن الضمانات في الأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨. ولا تزال الإدارة تقر بأن هناك مجالا لمزيد من التحسين، وهي ملتزمة بمواصلة تحسين السياسات، والإجراءات، والنظم، وممارسات الموظفين، وآليات رصد الأداء، لضمان إعمال الممارسات الملائمة في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة على نطاق اليونيسف. ويتضمن الرد تعليقات الإدارة ومعلومات مستكملة عن الإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها لمعالجة التوصيات الرئيسية المحددة في المراجعات والتحقيقات التي أجراها المكتب في عام ٢٠١٨. وينبغي قراءة هذا التقرير مقترنا بالتقرير السنوي لعام ٢٠١٨ لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسف المقدم إلى المجلس التنفيذي.

٣ – واليونيسف ملتزمة بأن يكون لديها وظيفة فعالة للمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات تضطلع بأنشطتها وفقا لميثاق مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، وتتوافق والمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات (لمعهد المراجعين الداخليين للحسابات). ويتجلى هذا الالتزام في خطة إدارة المكاتب لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة ٢٠١٨–٢٠٢١، التي تولي الاهتمام للمخاطر والمسائل ذات الأولوية التي تواجهها اليونيسف، ويتجلى أيضا في زيادة قدرة المكتب، بإنشاء ١٠ وظائف جديدة، ليبلغ مجموع عدد الوظائف المأذون بها ٤١ وظيفة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٤ – ولا تزال اليونيسف تعرب عن تقديرها للمكتب لما يقدمه من تقارير فصلية إلى الإدارة التنفيذية وإلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لليونيسف. وتساعد هذه التقارير الفصلية الإدارة على إجراء رصد منهجي لتنفيذ إجراءات مراجعة الحسابات المتفق عليها. وقد كُلفت شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري بمهمة المتابعة والإبلاغ بشأن توصيات المراجعة الداخلية للحسابات على نطاق اليونيسف. وأدى هذا الجهد المركز إلى حدوث انخفاض نسبي في عدد توصيات مراجعة الحسابات التي ظلت مفتوحة لأكثر من ١٨ شهرا. ويُتوقع إدخال مزيد من التحسينات في عام ٢٠١٩ بينما تستمر عملية المتابعة والإبلاغ المنتظم بشأن الإجراءات المعلقة.

٥ – وتواصل اليونيسف الترحيب بالمساهمة القيمة التي تقدمها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في استعراض خطط عمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وتقاريره، وتقديم توجيهات عامة بشأنها، وفي استعراض مهام اليونيسف المتعلقة بالرقابة. وقد أخذت الإدارة بعين الاعتبار المشورة التي

قدمتها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٨ بشأن مواصلة تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في اليونيسف.

٦ - وتلاحظ الإدارة صدور ١٧ تقريرا للمراجعة الداخلية للحسابات المتعلقة بأنشطة اليونيسف في عام ٢٠١٨، تضمنت ما مجموعه ١٩٦ إجراء متفقا عليها بين مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وإدارة اليونيسف. واتساقا مع عام ٢٠١٧، فقد جرى تقييم ٢١ في المائة من الإجراءات المقررة بوصفها ذات أولوية عالية. وتقر الإدارة بأنه، بالإضافة إلى التقارير السبعة عشر التي أنجزت في عام ٢٠١٨، كانت هناك، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، سبعة تقارير في مراحل مختلفة من عمليات إعداد التقارير، وتقرير واحد لمراجعة حسابات المكاتب القطرية ملغى، واستعراض لقوانين حماية الطفولة مرجأ من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٩.

٧ - وتحيط الإدارة علماً بإعلان مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أنه واصل عمله في عام ٢٠١٨ في امتثال عام للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين. وتعرب الإدارة عن ارتياحها أيضا إذ تلاحظ أن المكتب قد بدأ التحضير لاستعراض التقييم الخارجي للنوعية المقبل المتوقع صدوره في عام ٢٠١٩، امتثالا للمعيار الدولي لإجراء هذا الاستعراض مرة كل خمس سنوات على الأقل.

ثانيا - الكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

٨ - تثمن الإدارة الكشف العلني المستمر الذي يجريه المكتب عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، عملا بمقرر المجلس التنفيذي ٢٠١٢/١٣. وينص المقرر نفسه على أنه يجوز للمدير التنفيذي والدول الأعضاء أن يطلبوا من مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات تنقيح التقارير أو حجبها وفق شروط معينة. وتواصل الإدارة دعم الجهود المبذولة في عملية الكشف من خلال الموافقة في الوقت المناسب على التقارير لنشرها، وتيسير استمرار المساءلة والشفافية تجاه الأطراف المعنية صاحبة المصلحة. وتلاحظ الإدارة أنه لا توجد تقارير لمراجعة الحسابات حجبت عن النشر في عام ٢٠١٨. ومن تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٨ البالغ عددها ١٧ تقريرا، تلاحظ الإدارة أن جميع التقارير الإثني عشر التي كان مقررا كشفها، كان قد تم في الواقع الكشف علنا عنها على الموقع الشبكي لليونيسف حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩[(١)]. أما التقارير المتبقية الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، فقد كانت قيد الاستعراض للكشف عنها وفقا للجدول الزمني للإجراءات المتبعة. وفي عام ٢٠١٨، نُشرت جميع التقارير الداخلية التي كان مقررا نشرها. ويمكن الوصول أيضا إلى تقارير مراجعة الحسابات التي كشف عنها، وذلك من خلال بوابة اليونيسف للشفافية التي تنشر اليونيسف فيها طائفة واسعة من المعلومات المتعلقة بالطريقة التي تتبعها المنظمة في استخدام مواردها، وبمجال استخدامها[(٢)].

(١) انظر www.unicef.org/auditandinvestigation/index 65818.html.

(٢) انظر https://e4-net.org.

ثالثا – إجراءات الإدارة وخططها استجابة لنتائج المراجعة الداخلية للحسابات بوجه عام

٩ – تعرب الإدارة عن تأييدها الكامل لقرار المجلس التنفيذي ٢٠١٧/١٠ الذي أعرب فيه عن قلقه إزاء مجالات المخاطر التي يجري تحديدها بصورة ثابتة في تقارير مراجعة الحسابات، وحث اليونيسف على إعطاء الأولوية لتنفيذ الإجراءات المتخذة للتصدي لتلك المخاطر.

١٠ – وتثمن الإدارة الأفكار المتعمقة التي يقدمها المكتب، وتلاحظ المجالات المواضيعية الهامة التالية التي حدثت فيها تحسينات والتي أبرزها المكتب، وهي: إدارة البيانات الرئيسية للموردين؛ واستقدام الموظفين؛ وأنشطة التحصين؛ والمجالات التالية المتعلقة بالمكاتب القطرية لليونيسف، وهي: إدارة البرامج؛ وإدارة المخاطر؛ والمساءلة أمام السكان المتضررين؛ ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ وإدارة الإمدادات واللوجستيات والأصول؛ وشبكة السلامة والأمن.

١١ – وتعرب اليونيسف عن تقديرها لنهج التعاون المتبع في الإبلاغ عن ''الإجراءات المتفق عليها'' الذي يؤشر إلى قبول الإدارة تنفيذ الإجراءات اللازمة للاستجابة للنتائج المبلغ عنها. وتلاحظ الإدارة أن تقارير مراجعة الحسابات الصادرة إلى اليونيسف، البالغ عددها ١٧ تقريرا، تضمنت ١٩٦ إجراء متفقا عليها في عام ٢٠١٨، وصنف ٢١ في المائة منها بأنها ذات أولوية عالية. وذلك مقارنة بـ ٢١ في المائة و ٢٣ في المائة صنفت بأنها ذات أولوية عالية في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٦، على التوالي.

١٢ – وتعرب إدارة اليونيسف عن سرورها إذ تلاحظ أن من تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٨، البالغ عددها ١٧ تقريرا، هناك تقريران صنفا بأنهما ''من دون تحفظات '' و ١٢ تقريرا صنفت بأنها ''مشفوعة بتحفظات معتدلة''، وتقريران صنفا بأنهما 'مشفوعين بتحفظات شديدة'، وتقرير واحد صنف بأنه ''سلبي''. ويلاحظ المكتب في تقريره السنوي أن تصنيفي 'مراجعة بدون تحفظات' أو 'مراجعة مع تحفظات معتدلة' يعتبران مُرضيين، وأن هذين التصنيفين هما بمثابة مؤشر للإدارة بأن ثمة بوجه عام ضوابط وعمليات قائمة تؤدي وظائفها على النحو المتوخى منها، ومن ثم، فليست هناك حاجة سوى إلى إدخال تعديلات طفيفة نسبيا. وأشارت الإدارة إلى أن ٨٢ في المائة من تقارير مراجعة الحسابات (١٤ تقريرا) منحت تصنيفات مُرضية في عام ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٧٠ في المائة في عام ٢٠١٧، و ٧٧ في المائة في عام ٢٠١٦، و ٧١ في المائة في عام ٢٠١٥.

١٣ – وتلاحظ الإدارة أن تقريرا واحدا عن مكتب قطري حصل على تصنيف سلبي في عام ٢٠١٨، بينما لم يحصل أي مكتب على تصنيف سلبي في عام ٢٠١٧. وتقدر اليونيسف تركيز مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات اهتمامه بالمتابعة في ما يتعلق بالمكاتب التي تحصل على تصنيفات سلبية، بما في ذلك إجراء مراجعة حسابات على سبيل المتابعة توفر للإدارة ضمانات بأن الإجراءات المتفق عليها بشأن تحسين الضوابط والعمليات نفذت واستمرت.

١٤ – واستعرضت الإدارة بعناية المواضيع الرئيسية والمسائل المتكررة الناشئة عن عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت في عام ٢٠١٨، والتي قد تحول دون تحقيق اليونيسف أهدافها الحالية والمستقبلية.

النتائج الهامة لعمليات مراجعة الحسابات المواضيعية

إدارة البيانات الرئيسية للموردين

١٥ - تحيط الإدارة علما بالملاحظات التي أبداها المكتب في ما يتعلق بإدارة البيانات الرئيسية للموردين. وواصلت اليونيسف الجهود الرامية إلى تحديد التشكيل الأمثل للمسؤوليات عن عمليات إدارة البيانات الرئيسية لدى شعب اليونيسف ذات الصلة. وقد جرى تعزيز هذا الجهد بوجه خاص بفضل التشغيل الكامل للمركز العالمي للخدمات المشتركة في عام ٢٠١٦. وكان الهدف دائما هو كفالة وجود مساءلة واضحة بشأن الملكية والأدوار والمسؤوليات المتصلة بإصدار السياسات، وبالإجراءات والتوجيهات، وبالرصد والامتثال، وبإنشاء وتحديث السجلات الرئيسية للموردين، وبإنشاء عمليات تحقق من جودة تلك السجلات وتعزيز تلك العمليات، في جملة مهام أخرى.

١٦ - ولدعم إنشاء المركز العالمي للخدمات المشتركة، أصدرت اليونيسف تقسيما للمسؤوليات بين المكاتب والشعب والمركز العالمي للخدمات المشتركة في عام ٢٠١٦. وبعد أول سنة تشغيلية كاملة للمركز العالمي للخدمات المشتركة في عام ٢٠١٧، والانتقال الكامل للمهام الإضافية، كإدارة البيانات الرئيسية، إلى المركز، أصدر المراقب المالي لليونيسف تفويضا للسلطة عملا بالنظام المالي والقواعد المالية لليونيسف، التي توضح الأدوار والمسؤوليات وملكية العمليات، بما في ذلك إدارة البيانات الرئيسية للموردين.

١٧ - وبفضل وجود وعي قوي لمدى مخاطر الغش المتأصلة في عملية إدارة البيانات الرئيسية، تعكف الإدارة على وضع نظام للرصد على مستوى المعاملات قائم على تقييم للمخاطر. ومن بين الأدوات التحليلية الأخرى، سيدعم هذا النظام الكشف المبكر عن الغش في المجالات الشديدة الخطورة، التي قد تشمل استيعاب الموردين وإدارة شؤونهم. وفي أعقاب عملية تنظيف جرت في عام ٢٠١٧ تم التخلص فيها من ٠٠٠ ٣٨ سجل من السجلات غير الفاعلة، و ٥٠٠ ١ سجل مكرر، نفذت الإدارة عملية تنظيف سنوية للبيانات.

١٨ - وتجري الإدارة، بالتشاور مع المركز العالمي للخدمات المشتركة، استعراضا مستندا إلى تقييم للمخاطر لاستخدام موردين لمرة واحدة، ومستفيدين مأذون لهم ومستفيدين بدلاء، وهي تسعى إلى وضع شروط ومتطلبات واضحة بشأن استخدامهم. ويُتوقع أن توثق النتائج التي خلصت إليها الاستعراضات في السياسات والإجراءات الداعمة المتعلقة بإدارة البيانات الرئيسية التي سوف: تحدد بوضوح الجهات القائمة على العمليات والبيانات وتبين الأدوار والمسؤوليات؛ وتنص على معايير إنشاء/تحديث السجلات الرئيسية للموردين؛ وتوضح عملية تحديد دور إدارة البيانات الرئيسية في نظام المعلومات الافتراضي المتكامل؛ وتحدد فئات حسابات الموردين؛ وتوضح وتوثق استخدام نظام المعلومات الافتراضي المتكامل للموردين لمرة واحدة، والمستفيدين المأذون لهم والمستفيدين البدلاء؛ وتحدد الشروط اللازمة لوقف التعامل مع الموردين. ومن المقرر إصدار خطة مخصصة للسياسات المتعلقة بإدارة البيانات الرئيسية بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٩، وهناك تدابير إضافية يُنتظر اتخاذها بحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٩.

أنشطة التحصين

١٩ - تقر الإدارة بالإنجازات والممارسات الإيجابية التي أبرزت خلال مراجعة حسابات أنشطة التحصين لليونيسف، وتلاحظ كذلك المجالات التي حددت من أجل تحسين إدارة المخاطر المرتبطة بهذه الأنشطة.

٢٠ - واليونيسف ملتزمة التزاما قويا بتعزيز إدارة أنشطة التحصين. وبحلول منتصف عام ٢٠١٩، ستوفر الإدارة تعزيز توجيهات محسنة للمكاتب القطرية، وهي توجيهات سوف تتطلب إبلاغ الجهات المانحة والشركاء الرئيسيين بالمخاطر الإضافية المتصلة بتنفيذ أنشطة التحصين في البلدان التي لديها قدرات ونظم ضعيفة للغاية. وستوضح التوجيهات أوجه المساءلة والمسؤوليات في تلك الحالات، وفي ما يتعلق بالعمليات والقيود والمخاطر المتصلة بالنهج المنسق في إجراء التحويلات النقدية، حسب الاقتضاء.

٢١ - وقد بذلت اليونيسف وشركاؤها جهودا كبيرة في مجال بناء القدرات ونقل المعرفة لمساعدة الشركاء الحكوميين على تولي المسؤولية الكاملة عن أنشطة التحصين على المدى الطويل. وبدعم مقدم من شعبة الإمدادات التابعة لليونيسف إلى المكاتب القطرية، عززت الإدارة عملية التنبؤ باللقاحات، وإدارة سلسلة الإمدادات، وخففت المخاطر المتصلة بالتنبؤات غير الدقيقة ونفاد المخزون. وفي عام ٢٠١٦، وضعت شعبة الإمدادات التابعة لليونيسف الأداة الإلكترونية للتعريف باللقاحات وشاطرتها مع ١٨ حكومة، وفي ذلك ما ييسر تصور مستويات اللقاحات، ويوفر نظاما للإنذار المبكر في ما يتعلق بإدارة المخزون، ويعزز الدقة في التنبؤ والمشتريات، وينير السبيل أمام قرارات التمويل.

٢٢ - واليونيسف ملتزمة التزاما قويا بتعزيز إدارة أنشطة التحصين وتوضيح المساءلة والمسؤوليات المشتركة لدى الشعب المعنية المختلفة في المنظمة. وفي عام ٢٠١٩، ستقوم اليونيسف أيضا بتحسين الرصد على الصعيد الميداني، لا سيما تطبيق إطار النهج المنسق في التحويلات النقدية وإدارة أموال التحصين. وستقوم اليونيسف، على نحو ما أوصى به المكتب، باستكشاف أفضل طريقة لإبلاغ الجهات المانحة والجهات المعنية الرئيسية صاحبة المصلحة بحدود وعمليات النهج المنسق في التحويلات النقدية. وسوف يثبت هذا الاتصال الأموال التي تتلقاها اليونيسف ويحدد المخاطر والأدوار والمسؤوليات المتعلقة بإدارة الأموال التي تمر عبر المنظمة في سياق البلدان ذات القدرات أو النظم الضعيفة للغاية، وبالاعتماد على الشركاء الحكوميين المنفذين للأنشطة المتفق عليها. وسوف تبرز الإدارة أيضا التعاون الجاري الهام مع الشركاء العالميين في مجال التحصين، من قبيل منظمة الصحة العالمية، من أجل تحديد حلول بديلة آمنة لإدارة النفايات المتولدة عن أنشطة التحصين.

استقدام الموظفين

٢٣ - تعرب الإدارة عن تقديرها للفرص التي أتيحت لتحسين عمليات استقدام الموظفين، كما أشار إلى ذلك مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، وظفت اليونيسف استثمارات كبيرة في وظيفة الموارد البشرية، ونفذت مبادرة شاملة في مجال إصلاح الموارد البشرية، حيث يشكل الاستقدام إحدى ركائزها الرئيسية، إلى جانب تحسين إدارة الأداء، وإقامة شراكة عمل استراتيجية في مجال الموارد البشرية.

٢٤ - وما يتصل أيضا بركيزة الاستقدام المتعلقة بإصلاح الموارد البشرية هو سياسة اليونيسف الجديدة المتصلة باختيار الموظفين، التي أصبحت نافذة اعتبارا من ١ شباط/فبراير ٢٠١٧، وتهدف إلى زيادة فعالية وكفاءة عملية استقدام الموظفين. وقد عقدت شعبة الموارد البشرية التابعة لليونيسف حلقات دراسية شبكية، وقدمت خدمات استشارية طوال الفترة الانتقالية في عام ٢٠١٧، وأصدرت ''كتاب إرشادات لتنفيذ إصلاح عملية استقدام الموظفين'' المفصل، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ولتعزيز الضوابط وتحسين عملية استقدام الموظفين تجري الإدارة استعراضا شاملا في عام ٢٠١٩ لتحديد جميع الثغرات المتبقية في عملية إصلاح الاستقدام، التي ستعالج بعد ذلك بواسطة مركز الامتياز المعني بالموارد البشرية لأغراض استقدام الموظفين. وستتولى الإدارة، بقيادة شعبة الموارد البشرية، تنفيذ خطة عمل محددة بإطار زمني وممولة بموارد كافية لبناء قدرات المكاتب على إدارة الإصلاح، وستعزز التوجيه حسب الاقتضاء. وتقوم الإدارة أيضا باستعراض سياسة الفصل بين الواجبات، والقوائم المرجعية للامتثال للسياسات، والتحديات التي يشكلها نظام إدارة المواهب المستخدم في عملية الاستقدام. وستقوم اليونيسف بتعزيز التوجيهات القائمة في ما يتعلق بإدارة مجموعات أصحاب المواهب، وتقديم المزيد من التوضيح من حيث المسؤوليات المتعلقة بالإدارة الاستراتيجية والرصد والرقابة، واستخدام مجموعات أصحاب المواهب. وستقوم أيضا باستكشاف إمكانية استخدام حلول مؤسسية لإدارة المعلومات المتعلقة بالمرشحين.

٢٥ - وفي عام ٢٠١٩، تقوم الإدارة بتقييم الخطوات اللازم اتخاذها لتعزيز الرقابة على عملية استقدام الموظفين، بإنشاء وظيفة لرصد الاستقدام وتقييمه. وسيُفرغ من تحديد ولاية الوظيفة ونطاقها ونهجها في عام ٢٠١٩؛ وسوف تجري هذه الوظيفة استعراضات بأثر رجعي لعمليات استقدام الموظفين، لتسهم بذلك في زيادة الشفافية والنزاهة في العملية.

رابعا - إجراءات وخطط الإدارة الرامية إلى الاستجابة للتوصيات المنبثقة عن المراجعة الداخلية لحسابات المكاتب القطرية

إدارة البرامج

٢٦ - تعرب إدارة اليونيسف عن تقديرها لاستمرار الاهتمام بكفاية الحوكمة وفعاليتها وإدارة المخاطر والضوابط في ما يتعلق بالجوانب الرئيسية لإدارة البرامج، على نحو ما هو متضمن في جميع عمليات المراجعة الثلاث عشرة لحسابات المكاتب القطرية، وعملية مراجعة الحسابات الخاصة، التي نفذت خلال عام ٢٠١٨.

٢٧ - وتؤكد الإدارة أن ستّاً من عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت في عام ٢٠١٨، والبالغ عددها ١٤ عملية، قد أجريت لأنشطة اضطُلع بها في بيئات معقدة لبرمجة المساعدة الإنسانية، كانت من بين أعلى عشرة مكاتب من حيث النفقات في عام ٢٠١٧. وكانت المكاتب الموجودة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعراق، ونيجيريا، والصومال وتركيا في بيئات طوارئ من المستوى ٢ أو ٣. ويسرّ الإدارة أن تلاحظ أن الضوابط والعمليات، في هذه البيئات المعقدة والصعبة، هي بوجه عام راسخة جيدا وتؤدي عملها على النحو الذي صممت له، ولا تقتضي سوى إدخال تعديلات طفيفة نسبيا.

خطط العمل

٢٨ - وتلاحظ الإدارة أن خطط العمل السنوية هي الخطوة الأولى في تشغيل البرامج القطرية التي تولّد نتائج معززة لصالح الأطفال. وخطط العمل تحدد الأهداف السنوية وتبين الأنشطة المقرر تنفيذها على مدى فترة تنفيذ أي برنامج قطري. وتطبق الإدارة مبادئ وممارسات الإدارة القائمة على النتائج في سعيها من أجل تحقيق نتائج محددة، وقابلة للقياس، وموثوقة، ومحددة زمنيا بما فيه الكفاية. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كانت إدارة مكتب نيجيريا القطري الذي روجعت حساباته قد وضعت إجراءات تشغيل موحدة تضمنت إرشادات بشأن خطط العمل، والعناصر الرئيسية للجودة والاستدامة. والجداول الزمنية والأهداف المحددة والقابلة للتحقيق، في ما يتعلق بتحديد النواتج والمؤشرات، هي الآن متضمنة في خطط العمل المتجددة للبرنامج القطري للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢.

٢٩ - وفي الحالات التي تختلف فيها خطوط الأساس المستخدمة لخطط العمل من فترة إلى أخرى، كان المكتب القطري يقوم باستعراض وتوضيح وتنقيح المؤشرات في نموذج تقييم النتائج في نظام InSight لإدارة الأداء في المنظمة. وقد بذلت هذه الجهود في إطار استعراض منتصف السنة لعام ٢٠١٨، وسوف تبذل في إطار استعراض خطة العمل السنوية في عام ٢٠١٩.

٣٠ - ولتعزيز الاتساق بين مختلف مستويات خطط العمل، وضع المكتب القطري نموذجا موحدا لخطط العمل الإقليمية التي يمكن تعديلها لاستعمالها على صعيد القطاعات والولايات معا.

٣١ - وفي المكتبين القطريين للعراق والصومال (وكلاهما مصنفان في فئة المراجعات الـ ''مشفوعة بتحفظات معتدلة'')، تعمل الإدارة لجعل خطط العمل المتجددة توضح النواتج والمؤشرات والأهداف وخطوط الأساس بتفاصيلها. ووفقا لدليل السياسات والإجراءات البرنامجية لليونيسف، فإن الخطط ستشمل الأنشطة التي سيُضطلع بها، والمؤسسات المسؤولة عن التنفيذ، والجداول الزمنية، والمساهمات المقررة من الشركاء ومن اليونيسف، من أجل تعزيز المساءلة المشتركة. وفي العراق، أُدخلت خطط إنجاز للمحافظات على مستوى المكاتب الميدانية، في عام ٢٠١٨، لزيادة وضوح النتائج المتوقعة على المستوى دون الوطني. وستعزز الإدارة عملية التواصل والتشاور مع المحافظات قبل توقيع خطط العمل المتجددة، من أجل تحسين ملكية المبادرات، ولكفالة تحقيق الاتساق في الأهداف في كل من خطط الإنجاز للمحافظات على مستوى المكاتب الميدانية وخطط العمل المتجددة.

٣٢ - وفي المكتب القطري للصومال، تعمل الإدارة من أجل تعزيز التخطيط على الصعيد الإقليمي، ويشمل ذلك جملة أمور منها خطط العمل للمناطق. ولتيسير التفكير على نحو واف في الاختلافات الكبيرة في سياقات البرمجة المحلية لدى الولايات الأعضاء في الاتحاد في الصومال، يعكف المكتب على وضع مذكرات للاستراتيجيات الإقليمية مماثلة لمذكرات الاستراتيجيات البرنامجية[٣]. ومن شأن مذكرات الاستراتيجيات الإقليمية أن تدعم مذكرة توجيهية سبق أن قدمتها الإدارة. وستشدد المذكرات على الطابع الفريد لبيئات البرمجة هذه، التي تشكل تحديات مختلفة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إمكانيات الوصول، والأمن، وحالات الطوارئ الطبيعية المتكررة وتلك التي يسببها الإنسان. ومن شأنها

(٣) تقوم مكاتب اليونيسف بإعداد مذكرات استراتيجية للبرامج لدى وضعها برنامجا قطريا، أو مكونا برنامجيا أو مجالا برنامجيا. وتقدم هذه الوثائق الداخلية فرضيات عن كيفية تحقيق النتائج، وكيف ستساهم اليونيسف في تحقيقها، وكيف تتصل مساهمات المنظمة بمساهمات الجهات الشريكة الأخرى في تحقيق نتائج لصالح أشد الأطفال حرمانا.

أيضـا أن تقر بأن كل منطقة تتطلب نهجا محددا وموارد للتصـدي للتحديات التي تواجهها. والهدف من ذلك هو إكمال المذكرات الاسـتراتيجية الإقليمية بحلول نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩. ويتولى المكتب أيضـا تنقيح هيكل النتائج لمكاتب المناطق لكفالة أن تعكس خطط العمل لمكاتب المناطق السـياقات الإقليمية، وتحدد توقعات أداء واضحة وملائمة تتوافق وخطة العمل الشاملة.

بيانات التخطيط

٣٣ - تحيط الإدارة علما بتوصـيات مكتب المراجعة الداخلية للحسـابات والتحقيقات المتعلقة بتوثيق مصادر البيانات المستخدمة في خطط العمل، والمنهجية المطبقة في الحصول على بيانات التخطيط. ففي جنوب السودان، يُجري المكتب هذه التحسينات لصالح جميع المكاتب في البلد. وللتأكد من أن خطوط الأساس والأهداف في الوثائق البرنامجية تعادل مجتمعةً النواتج ذات الصلة في خطط العمل السنوية، ثم، في نهاية المطاف، إطار النتائج والموارد في وثيقة البرنامج القطري، ينفذ المكتب عملية للتأكد من أن المساهمات المقدمة من المكاتب تؤخذ في الاعتبار، كما ينبغي، في تحديد بيانات التخطيط.

٣٤ - وفي المكتب القطري في الصومال، أشاد مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بتوافر البيانات المتعلقة بالاسـتجابة الإنسـانية، وبالجهود التي يبذلها المكتب القطري في تحليل تلك البيانات. وحيثما توجد ثغرات في البيانات، على سـبيل المثال، في مجالات التنمية وفي تتبع التقدم المحرز تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يُجري المكتب تحليلا ويضع خريطة طريق لمعالجة الثغرات. ولتعزيز جمع البيانات لدعم البرامج القائمة على الأدلة، وافقت الإدارة على الإسهام في الجهود المشتركة بين الوكالات من أجل إعادة تنشيط فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالرصد والتقييم، وهو ما من شأنه أن يعزز الجهود الرامية إلى معالجة الثغرات الموجودة في البيانات. والهدف هو أن يُفرغ من التنفيذ بحلول منتصف عام ٢٠١٩.

ضمان الجودة وأنشطة الرصد المضطلع بها في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية

٣٥ - تحيط الإدارة علما بالمسـائل المثارة في التقرير السـنوي لمكتب اليونيسـف للمراجعة الداخلية للحسـابات والتحقيقات لعام ٢٠١٨ المقدم إلى المجلس التنفيذي، في ما يتعلق بتعزيز جودة الضـمانات وأنشطة الرصد في الإطار المشترك بين الوكالات للنهج المنسق للتحويلات النقدية. وقد سُلّط الضوء على التوصية، لا سيما في ما يتعلق بإدارة الشركاء المنفذين الذين لوحظت فيهم أوجه ضعف مستمرة؛ وتقييم قدرة الشـركاء المنفذين المحليين، والاضـطلاع بأنشـطة ضـمان وما يتصـل بذلك من متابعة للتوصـيات؛ والربط بين النتائج المحققة ونتائج البرامج القطرية؛ وكفالة أن يكون رصد الأطراف الثالثة ذا نوعية جيدة.

٣٦ - ويسـر الإدارة أن تقدم تقريرا عن الإجراءات الاسـتباقية التي اتخذتها لمعالجة هذه المسـائل. ففي عام ٢٠١٧، أطلقت اليونيسـف منصتها المعروفة باسم eTools، وهي منصة إلكترونية تعزز إدارة البرامج القطرية الهادفة إلى تحقيق نتائج في اليونيسـف. وتتتبع المنصـة مدى قيام المكاتب القطرية بتخطيط وإدارة عمليات تقييم القدرات وأنشطة الضمان المتصلة بالتحويلات النقدية. وهي تبسط أيضا عمليات المكاتب المتصلة بإدارة شراكات التنفيذ ورصد البرامج لمساعدة موظفي اليونيسف على التركيز على تحقيق النتائج في جميع السياقات البرنامجية. وتتضـمن منصة eTools وحدات ولوحات متابعة لإدارة الشـراكات، وإدارة الرحلات، والرصـد من جانب أطراف ثالثة، والضـمان المالي، وخطة الضـمان للنهج المنسـق للتحويلات النقدية، ومنظمات المجتمع المدني، فضلا عن مكتبة وثائق.

٣٧ - ومن شأن تطبيق eTools أن يعزز أنشطة الرصد ويوفر مستودعا لوثائق الشراكات - مكتبة متكاملة تتيح الاطلاع على جميع الوثائق المتصلة بالشريك - وأن يشمل أيضا حلا متكاملا لإدارة نقاط العمل المتصلة بالشراكات، وأداة تعاونية لإدارة ورصد نتائج العمل مع منظمات المجتمع المدني. وتتيح منصة eTools إدارة الضمانات المالية من بدايتها إلى نهايتها، بما في ذلك الزيارات البرنامجية وعمليات الفحص العشوائي، وتقارير مراجعة الحسابات. وهي تيسر تحليل المخاطر الرئيسية والنتائج المالية، وتنفذ إجراءات المتابعة في ما يتعلق بالنفقات غير المؤهلة. وتيسر وحدة الرصد من جانب أطراف ثالثة في منصة eTools إدارة الأطراف الثالثة التي تقوم بعمليات الرصد الميداني (إسناد الزيارات وتلقي التقارير)، وتتبع وتحليل التوصيات/الإجراءات.

٣٨ - وفي المكتب القطري للصومال، حيث لا توجد آلية متابعة لتسجيل نتائج أنشطة الضمان وما يتصل بها من أنشطة، بدأت الإدارة تشغيل eTools وتنفيذ الرصد المنهجي لتلك النتائج والتوصيات. والموعد المستهدف لإنجاز المشروع هو منتصف عام ٢٠١٩. وفي المكتب القطري للعراق، تقدم الإدارة المزيد من التدريب للموظفين في مجال تنمية القدرات في مجال الاضطلاع بأنشطة الضمان وتوثيقها. والنتائج المستخلصة من أنشطة الضمان هي الآن محددة ومحكومة بإطار زمني. وقد وُضعت أدوات تتبع للتأكد من أن التوصيات المنبثقة من أنشطة الضمان تُتابع وتُغلق في الوقت المناسب. ولتعزيز قدرة الشركاء المنفذين، في عام ٢٠١٨، أجرى مكتب اليونيسف في العراق تدريبا لأكثر من ٣٠ شريكا بشأن التوعية بالغش ومنعه وكشفه والتصدي له. وقامت اليونيسف أيضا بتنفيذ استراتيجية لمكافحة الغش وما يتصل بذلك من تدريب ومبادئ توجيهية تتعلق بالتوعية بالغش.

٣٩ - ولمعالجة الثغرات التي أشارت إليها مراجعة الحسابات ولتعزيز نوعية الرصد من جانب أطراف ثالثة، يجري المكتب القطري في العراق استعراضا لاختصاصات الموردين. ويقوم المكتب أيضا بنقل المسؤولية عن استعراض الرصد من جانب أطراف ثالثة من لجنة البحوث والتقييمات إلى فرقة العمل المعنية بالنهج المنسق للتحويلات النقدية التي أنشئت مؤخرا. وبالمثل، فقد اتخذ المكتب القطري في مصر (المصنف في فئة المراجعات ''المشفوعة بتحفظات معتدلة'') خطوات في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لكفالة الاتساق في الإبلاغ ولرصد تنفيذ أنشطة الضمان، بالعمل بنموذج للتقارير المتعلقة بالزيارات البرنامجية وصحائف تتبعها.

التقييمات

٤٠ - أحاطت الإدارة علما بتوصية مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للتأكد من أن إجراءات التقييم تُتخذ في الوقت المناسب، وأنها ذات جودة مناسبة وتُستخدم ليستفاد منها في وضع البرامج القطرية الجديدة. وعلى الصعيد التنظيمي، واصلت اليونيسف تعزيز الأدوات المستخدمة في إدارة وظيفة التقييم بوضع وتنفيذ منصة برمجيات نظام التخطيط والبحث والتأثير والرصد والتقييم (نظام PRIME) لتحل محل خطط الرصد والتقييم المتكاملة اليدوية. وتتطلب منصة برايم جوانب متعددة لضمان الجودة على مدار السنة، وهو ما يساعد على التأكد من أن الأنشطة التي جرى تتبعها بواسطة خطط الرصد والتقييم المتكاملة واقعية، وأنها، من ثم، تحسن معدل إنجاز الأنشطة. وفي عام ٢٠١٨، أُدخلت سمات إضافية على المنصة للتمكين من الإسراع في تتبع التقدم المحرز في مجال التقييم. وتواصل الإدارة وضع نظام جديد للمعلومات، وهو إدماج نظم المعلومات التقييمية، الذي سيضم

الخاصـــيات الوظيفية للتقييم والبحث، بدمج نظام برايم، وقاعدة بيانات التقييم والبحث، ونظام تتبع الاستجابة لإدارة التقييم، في منصة واحدة. ومع بدء التنفيذ في المكاتب الميدانية المقرر في عام ٢٠١٩، تتوقع الإدارة تبسيط النظم القديمة القائمة في توحيد سير العمل لأغراض تخطيط وتنفيذ أنشطة التقييم.

٤١ - وقد أقر المكتب القطري في العراق بتأجيل التقييمات الأربعة المقترحة لعام ٢٠١٨. ولاحظت الإدارة أن التقييمات استُعرضت وعُدّلت في إطار استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري. وقد أُلغي تقييم واحد لأسباب تتعلق بالكفاءة؛ ولتجنب تكرار الجهود التي تبذلها جهة مانحة رئيسية كانت بصدد إجراء تقييم مماثل. وفي حالتين أخريين، أُلغيت التقييمات بسبب حدوث تغيير في سياق البرامج. وأرجئ التقييم المشترك الرابع بسبب مساهمات الشركاء غير الممولة. وقد أجرى المكتب، منذ ذلك الحين، تقييمات أخرى، بما في ذلك استعراض برنامجي جنساني تم إنجازه، واستعراض لنهج التنفيذ اللامركزي للبرنامج القطري (٢٠١٦-٢٠١٩)، الذي لا يزال مستمرا. ومن شأن هذه الاستعراضات أن تولد المعارف وتحدد أفضل الممارسات والدروس المستفادة التي ينبغي الحفاظ عليها، وتحسينها ونقلها إلى البرنامج القطري الجديد.

٤٢ - وبدعم من المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن التقييم المقترح لمبادرة المدن الذكية التي جُرّبت في محافظتين في العراق، سينفذ في الوقت المناسب، وعلى نحو يتفق ومعايير الجودة المطلوبة. وقد أقر مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠١٨ لدى زيارته إلى لمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأن العراق اتخذ خطوات في عام ٢٠١٧ لتعزيز وظيفة الرصد، بأن طوّر أدوات الرصد (ستصدر في وقت مراجعة الحسابات) وعزز قدراته التقنية.

إدارة المخاطر

٤٣ - ترحب الإدارة بالأفكار النافذة لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بشأن الممارسات الجيدة التي تتبعها المنظمة في إدارة المخاطر في المؤسسة. وقد انتقلت اليونيسف، منذ الأخذ بنظام إدارة المخاطر في المؤسسة في عام ٢٠٠٩، إلى اعتماد نهج تعاوني أكثر استراتيجية على نطاق المنظمة. وإذ تسلّم الإدارة بالحاجة إلى نهج استراتيجي أكثر شمولا لمواجهة المخاطر، فقد ظلت تعزز إدارة المخاطر المؤسسية بتنقيح السياسة القائمة المتعلقة بإدارة المخاطر المؤسسية، وتحسين الاتساق في إدارة المخاطر المؤسسية؛ وتعزيز التكنولوجيا وتوطيد مهمة إدارة المخاطر على الصعيد العالمي - وجميعها مكونات رئيسية لنظام جيد لإدارة المخاطر المؤسسية.

٤٤ - ولتعزيز الاتساق، فإن الإدارة بصدد وضع هيكل جديد وتصنيف للمخاطر يرميان إلى تحسين تحديد المخاطر والتصدي لها والإبلاغ عنها. وهي بصدد استعراض وإدماج مختلف العمليات والأدوات المتعلقة بالمخاطر للحد من الازدواجية وتبسيط الإبلاغ عن المخاطر. وسوف تشمل التقييمات السنوية للمخاطر التي يجريها كل مكتب تقييما أساسيا لمخاطر الغش يوجه المكاتب عبر عملية تحديد المخاطر المتعلقة بالغش، والهدر وسوء السلوك ومعالجتها، في امتثال لاستراتيجية اليونيسف المتعلقة بمكافحة الغش، وهو ما بدأ تنفيذه في عام ٢٠١٨.

٤٥ - وفي ما يتعلق بالتكنولوجيا المطلوبة لدعم أنشطة إدارة المخاطر المؤسسية، تنفذ اليونيسف حلا متكاملا يأخذ في الاعتبار الحوكمة المؤسسية على الإنترنت، والمخاطر والامتثال. وستوفر هذه الأداة الجديدة مزيداً من الشفافية في تبيان مختلف أنواع المخاطر الكامنة في المنظمة وتعزيز تجميع المخاطر وتحليلها والإبلاغ عنها. وتستفيد الإدارة أيضا من فريق الإدارة القطري، ومن تعزيز وإعادة تنظيم دور رئيس العمليات، الذي أوكلت إليه المسؤولية الاستراتيجية القائمة على تعزيز إدارة المخاطر من أجل تحسين أداء المنظمة.

٤٦ - وبتنفيذ الإطار المنقح لإدارة المخاطر المؤسسية المقرر إنجازه بحلول منتصف عام ٢٠١٩، تتوقع الإدارة تحسين التكامل بين التخطيط والسياسات والإجراءات، وإدارة المخاطر. وهي تتوخى أيضا تعزيز إدارة الاستثناءات من الإجراءات وما ينجم عن ذلك من انخفاض في المخاطر، فضلا عن الإبلاغ المتكامل المتعدد المستويات عن المخاطر من أجل تيسير اتخاذ قرارات واعية للمخاطر على الصعيدين العالمي والإقليمي وصعيد المكاتب القطرية.

٤٧ - وتتوقع اليونيسف أن تحسن هذه التغييرات إدارة المخاطر وتوجه وتدعم إعداد التقييمات الذاتية للمخاطر والرقابة من قبل المكاتب القطرية والإقليمية وشعب المقر، وفقا لتوصيات المكتب.

مساءلة اليونيسف أمام السكان المتضررين

٤٨ - تمشيا مع مهمة اليونيسف وولايتها، ومع الالتزامات الأساسية إزاء الأطفال في مجال العمل الإنساني والمبادئ الإنسانية، فإن اليونيسف تؤيد إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن المساءلة أمام السكان المتضررين وتلتزم به. ويحدد الإطار الالتزامات الرئيسية لجعل البرمجة على الصعيد القطري أكثر خضوعا للمساءلة أمام السكان المتضررين، ويقدم مقترحات لأغراض التوسع.

٤٩ - وقد اتخذت الإدارة العليا بالفعل إجراءات لتعزيز المساءلة أمام السكان المتضررين على نطاق اليونيسف باعتبارها إسهاما رئيسيا في الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وبناء على إطار اليونيسف للعمل المتعلق بالمساءلة أمام السكان المتضررين المعنون ''وضع البشر في صميم العمل الإنساني''، ونتائج عملية تشاور جرت في الفترة شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠١٨ مع المديرين الإقليميين ومديري الشعب، أعدت الإدارة دراسة جدوى وخريطة طريق لتنظيم وزيادة المساءلة على نطاق اليونيسف في حالات الاستقرار والأزمات على السواء.

٥٠ - وبدعم من المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى والمكتب عمليات الطوارئ، يُجري المكتب القطري في تركيا (مصنف في فئة ''مراجعة من دون تحفظات'') تحليلا للثغرات في تعقيبات المجتمعات المحلية، مع التركيز على البرامج ذات الأولوية. وسوف تبت الإدارة بشأن ضرورة تعزيز آليات الشكاوى بعد تقييم نتائج التحليل. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم مكتب اليونيسف في تركيا بإدراج الأنشطة المتصلة بأوجه التعاون في ما يتعلق بالمساءلة أمام السكان المتضررين في خطة الإدارة السنوية، وبوضع مؤشرات مناسبة من أجل إجراء تقييم منتظم لاستيعاب آليات التعليقات والشكاوى. وسيواصل تقديم التمويل للأنشطة المتصلة بالمساءلة أمام السكان المتضررين ضمن مقترحات، والدعوة إلى تبادل البيانات وتحليل آليات جمع المعلومات من المستفيدين.

٥١ - وفي المكاتب التي أُدرجت فيها جزئيا الأنشطة المتصلة بالمساءلة أمام السكان المتضررين، تحيط الإدارة علما بتوصيات مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باعتماد وتعميم نهج متماسك ومتكامل في تنفيذ تلك الأنشطة. واستنادا إلى الخدمات والبرامج الأساسية المحددة من أجل التقييم، قد تدرج الإدارة الأنشطة المنطبقة المتصلة بالمساءلة أمام السكان المتضررين في خطط العمل والمقترحات واتفاقات التعاون ذات الصلة. وستنظر الإدارة أيضا في ملاحظة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بشأن إمكانية الاستفادة من الأنشطة الأخرى المشتركة بين الوكالات، مثل الأنشطة المتعلقة برصد المستعمل النهائي، والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، وآليات الشكاوى المجتمعية، في تنفيذ تدابير المساءلة.

٥٢ - وتهدف التدابير التي تتخذها الإدارة إلى مواصلة وضع الأسر المتضررة، والأطفال والمراهقين، في صميم عمل اليونيسف، وهي تنطوي على إمكانية تحسين نوعية وفعالية برامج المنظمة ونتائجها.

الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين

٥٣ - أولى المدير التنفيذي لليونيسف الأولوية للعمل من أجل القضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسيين وإساءة المعاملة في مكان العمل (بما في ذلك التحرش الجنسي والمضايقة، وإساءة استعمال السلطة والتمييز مهما كانت مبرراته) لأن هذه انتهاكات لحقوق الإنسان لا يمكن قبولها وهي خيانة للقيم الأساسية لليونيسف القائمة على الرعاية والثقة والنزاهة واحترام التنوع والمساءلة. وفي أثناء الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، اشتركت اليونيسف في أربعة مسارات عمل هامة للنظر في المسائل المتعلقة بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والتحرش الجنسي، وإساءة المعاملة في مكان العمل، والمساواة بين الجنسين في مكان العمل، بهدف تحديد الثغرات وتعزيز نظم الوقاية والاستجابة. وقد قدم فريقان من الخبراء الاستشاريين تقاريرهما النهائية، التي تشمل توصيات ملموسة ومحددة وذات إطار زمني مقدمة لليونيسف. ويشمل ذلك استعراض الفريق المستقل لاستجابة اليونيسف لمسألة الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتقرير مؤسسة مورغان لويس للمحاماة، الذي أصدرت اليونيسف تكليفا بإجرائه لاستعراض التحقيقات الداخلية التي جرت بشأن سوء السلوك الجنسي خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ بهدف تعزيز عمليات ونظم التحقيقات. ويُنتظر أن تنجز فرقة العمل المستقلة المعنية بالتمييز بين الجنسين والتحرش وإساءة المعاملة، في أماكن العمل، في شباط/فبراير ٢٠١٩. واستعرضت فرقة العمل سياسات اليونيسف وتقاريرها ودراساتها الاستقصائية، وأشركت الموظفين المعينين مباشرة عن طريق عنوان بريد إلكتروني سري، وبالهاتف، ومن خلال مجموعات التركيز، والمقابلات الفردية، سواء في المقر في نيويورك وفي المكاتب الإقليمية والقطرية. وحتى الوقت الحاضر، زارت فرقة العمل تسعة مكاتب قطرية في أنحاء مختلفة من العالم، وبذلت جهودا خاصة للاستماع مباشرة إلى الموظفين لمعرفة التحديات التي يواجهونها في أماكن عملهم. وعلى الرغم من أن عملية التشاور استغرقت وقتا أطول مما كان متوقعا، فقد أدرجت بالفعل توصيات أولية إلى المدير التنفيذي، ويجري اتخاذ إجراءات بشأنها. وسوف يشمل التقرير النهائي المقدم من فرقة العمل أيضا توصيات استعراض شركة مورغان لويس. وقدّمت الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن هذه الاستعراضات، مقترنة بالأفكار النافذة التي قدمها موظفو اليونيسف والجهات المعنية الأخرى، الإرشادات اللازمة لاستجابة الإدارة باتخاذ إجراءات ملموسة ومحددة وموقوتة. وعلاوة على ذلك، قامت منظمة العوائد الاقتصادية للمساواة بين الجنسين (EDGE)، وهي منظمة مستقلة توفر معيار منهجية اعتماد التقييمات العالمية والأعمال التجارية الرائد في مجال المساواة بين الجنسين، باستعراض بيانات اليونيسف

وسياساتها وممارساتها في ضوء المعايير الدولية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، حصلت اليونيسف على اعتماد تلك المنظمة. وهذا الاعتماد يضع اليونيسف ضمن المنظمات الأولى الحاصلة على اعتماد المنظمة وتشكل ١١ في المائة من جميع المنظمات المعتمدة، ويجعل اليونيسف أول منظمة تابعة للأمم المتحدة تحصل على معيار منهجية اعتماد التقييمات العالمية والأعمال التجارية الرائد في مجال المساواة بين الجنسين، لتنفيذها إطارا للتغيير وتحقيقها أهدافا هامة في بناء ثقافة شاملة للجميع تقوم على المساواة بين الجنسين في أماكن العمل(٤).

٥٤ - وفي عام ٢٠١٩، أطلقت اليونيسف الاستراتيجية الرامية إلى منع ومكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى مساعدة الأفراد والمجتمعات المحلية التي تقدم اليونيسف وشركاؤها الخدمات إليهم على الحصول على الحماية والمساعدة اللازمة عند حدوث استغلال جنسي أو اعتداء جنسي أو تحرش جنسي. والغرض منها أيضا هو مساعدة موظفي اليونيسف وشركائها على الحصول على الدعم والاحترام والتمكين التي يحتاجون إليها من أجل تقديم المساعدة المنقذة للأرواح إلى الأطفال والشباب، في بيئة خالية من الإيذاء والتحرش. وتتضمن التزاما من جانب اليونيسف بمساعدة الناجين من الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي على الوصول إلى آليات الإبلاغ السرية وفي الوقت المناسب، وعمليات التحقيق والمساعدة والدعم التي يحتاجون إليها. وتمثل الاستراتيجية نقطة انطلاق هامة نحو تحقيق ثقافة مؤسسية تقوم على عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي؛ وآليات إبلاغ مأمونة وموثوق بها؛ وعملية نزيهة تقوم على إجراء تحقيقات سريعة وموثوقة؛ وفرض جزاءات على ما يرتكب من انتهاكات. والاستراتيجية، بتحديها استجابة متمحورة حول الناجين، تشدد على أهمية إشراك الأفراد والمجتمعات المحلية، وموظفي اليونيسف والشركاء وتجهيزهم بوصفهم حلفاء في منع ومواجهة الاستغلال والاعتداء الجنسيين و/أو التحرش الجنسي.

٥٥ - إطلاق الاستراتيجية من جانب الإدارة يعكس التنفيذ الاستباقي للاستراتيجية الشاملة التي أوصى بها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. ولتفعيل الاستراتيجية، ستواصل الإدارة بناء قدرات مراكز تنسيق للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين وبدء تنفيذ الآليات المعمول بها لإبلاغ الشكاوى. وتشمل الاستراتيجية الجوانب المتصلة بمواءمة المبادئ التوجيهية المتعلقة بإدراج المسائل الرئيسية للحماية من الاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة، في الوثائق الرئيسية، مثل اتفاقات التعاون والعقود، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، أطلقت المنظمة مؤخرا إجراءات اليونيسف المتعلقة بالشركاء المنفذين من منظمات المجتمع المدني لدى المكاتب القطرية والإقليمية، في مكاتب قطرية كالمكتب القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبدعم من المكتب الإقليمي، سوف تبحث الإدارة إمكانية نشر آلية مجتمعية لتقديم الشكاوى، في شراكة مع الشبكات المجتمعية.

٥٦ - وفي عام ٢٠١٨، أصدرت اليونيسف تكليفا بإجراء تدريب بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ومنع التحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة للموظفين والشركاء المنفذين. وفي عام ٢٠١٩، أدرجت اليونيسف، ضمن تصنيف المخاطر في المنظمة، مجالا جديدا من مجالات المخاطر الرئيسية بعنوان ”السلوك والإهمال غير المشروعين من جانب الموظفين والشركاء تجاه الأشخاص الآخرين“، وهو مجال سيغطي المخاطر المتصلة بتلك المجالات.

(٤) انظر: www.unicef.org/press-releases/unicef-becomes-first-un-agency-get-workplace-gender-parity-certification.

إدارة الإمدادات واللوجستيات والأصول

٥٧ - تعترف الإدارة بتعليقات مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بأن الضوابط المتعلقة بمجالات إدارة الإمدادات واللوجستيات والأصول قُيّمت بأنها تعمل بصورة جيدة عموما. وتعرب اليونيسف أيضا عن ترحيبها بالتحسينات التي سُلط عليها الضوء في المكاتب القطرية، كالمكتب القطري في أوغندا، والمتعلقة برصد إغلاق العقود المنتهية في الوقت المناسب، وبإنشاء نظم لتتبع أوامر الشراء المفتوحة، وتسجيل إيصالات البضائع وعمليات التسليم المقبلة؛ ومدى كفاية عضوية لجان استعراض العقود.

٥٨ - وتؤكد اليونيسف مجددا التزامها بالتعزيز الجاري لإدارة الإمدادات والخدمات اللوجستية والأصول التي تكتسب أهمية بالغة بالنسبة لعملية إيصال إمدادات البرامج إلى المستفيدين وتيسر تلك العملية.

٥٩ - وفي عام ٢٠١٩، تستفيد الإدارة من الجهود المبذولة لتعزيز المشتريات، ولا سيما من حيث كفالة التخطيط الشامل للمشتريات من البضائع والخدمات وصلتها بخطط عمل المكاتب القطرية. وبالمثل، فإن المكاتب القطرية، بما في ذلك المكتب القطري في بابوا غينيا الجديدة (المصنف بأنه ''سلبي'')، تقوم بتنفيذ إجراءات ترمي إلى تعزيز آليات الرصد المتعلقة بالمستعملين النهائيين لجمع التعليقات الواردة من المستفيدين، وكفالة إيصال إمدادات البرامج واستخدامها للغرض المتوخى منها. وتشمل جهود الرقابة الخاصة بكل بلد أيضا تحسين رصد أوامر الشراء المعلقة، وعمليات التسليم الواردة، في المكتب القطري في أوغندا؛ وتعزيز الاتصال بالشركاء المنفذين؛ واستخدام تقييمات أداء الموردين من أجل وضع أهداف أكثر واقعية لتوقيت توفير البضائع والخدمات وتسليمها في المكتب القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٦٠ - وتقوم اليونيسف أيضا بتعزيز دور لجنة استعراض العقود من أجل تحسين عمليات الشراء. والمشاورات المتعلقة بإجراءات لجنة استعراض العقود وتنقيحها هي الآن في مراحلها النهائية. وتهدف هذه الجهود إلى تحسين عملية موافقة اللجنة وإلى توضيح تطبيق اللجنة باعتباره أداة للتخفيف من حدة المخاطر ودعم المشتريات على نطاق المنظمة. وقد أدرجت استعراضات الامتثال من أجل تعزيز دور المراقبة لآلية اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإجراء المنقح ينص على إدراج الأذون أو الموافقات الحكومية باعتبارها جزءا من الوثائق التي ستقدم إلى اللجنة، على سبيل المثال، في حالة عقود التشييد. ومن شأن هذا الشرط أن يعزز تخطيط مشاريع التشييد ورصدها من أجل معالجة الإجراءات المتفق عليها. ومن المقرر تنفيذ الإجراءات المنقحة في الربع الأول من عام ٢٠١٩. وسوف تولي اليونيسف أيضا الاهتمام اللازم لمسألة توفير التأمين الكافي للأصول ضد المخاطر. وتواصل الإدارة استكشاف الحلول الكفيلة بتحسين نظم الجرد في المكاتب القطرية من أجل تعزيز إدارة الإمدادات ومستودعات التخزين.

شبكة السلامة والأمن

٦١ - إن سلامة وأمن موظفي اليونيسف هما من الاعتبارات ذات الأولوية لدى الإدارة، وتشتد إجراءاتهما متى كان الموظفون يعملون في مواقع تنطوي على مخاطر أمنية شديدة بسبب استمرار النزاعات أو غير ذلك من المخاطر. وتعترف الإدارة بتوصية مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بتقديم إيضاحات بشأن التعامل مع العنصر العسكري من حيث اتصاله بالأنشطة البرنامجية. وفي هذا الصدد، فبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كانت الإدارة قد أوضحت ووثقت المجالات البرنامجية يمكن فيها استخدام العنصر العسكري، وفقا للمبادئ التوجيهية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وواصلت اليونيسف تعزيز خطط الأمن والتأهب في إطار هذا الجهد، وستواصل القيام بذلك على أساس مستمر.

٦٢ - وفي عام ٢٠١٩، يتولى المكتب القطري في جنوب السودان إعادة إرساء ناتج أمني بميزانية مخصصة، وما يتصل بذلك من مؤشرات في إطار نتائجه المتعلقة بالمكاتب القطرية وأنشطة خطة عمله للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. ويعكف المكتب أيضا على إدماج توصيات الخطط المتعلقة بتحسين الأمن وتنفيذ أداة مركزية لرصد تنفيذ التحسينات الأمنية.

٦٣ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٨، كان المكتب القطري في بابوا غينيا الجديدة قد نفذ آلية تكفل حصول المسافرين على تصريح أمني كشرط أولي للموافقة على السفر في مهام رسمية. وهذا الشرط الأولي منصوص عليه أيضا بوضوح في إجراءات التشغيل الموحدة المنقحة لعملية السفر، التي صدرت وعُممت على جميع الموظفين في المكتب القطري في نهاية عام ٢٠١٨.

خامسا - استراتيجية مكافحة الغش، والخسائر المالية واستردادها

٦٤ - بلغ مجموع الخسائر المالية لليونيسف، التي أثبتها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات خلال عام ٢٠١٨ ما مقداره ٤٣٧ ٧٥٤ دولارا (في عام ٢٠١٧: ٠٩٣ ١٥٠ ٢ دولارا). وبلغت الخسائر المتصلة بثلاث حالات سطو وسلب وسرقة لممتلكات أو أموال اليونيسف ما مقداره ١٦٢ ١١٣ دولارا؛ وهناك حالة واحدة متصلة بالغش في الاستحقاقات بلغت قيمتها ٤٥٩ ١٤ دولارا؛ وبلغت قيمة حالتين متصلتين بالغش والتزوير ما مقداره ١٤١ ٧ دولارا؛ وبلغت قيمة ثلاث حالات متصلة بالغش وتنطوي على إساءة استخدام أموال البرامج من قبل أطراف ثالثة)الشركاء المنفذون (ما مقداره ١٩١ ٣٠١ دولارا؛ وبلغت قيمة حالة واحدة من حالات الغش في خطة تأمين طبي ما مقداره ٨٠١ ١ دولار.

٦٥ - وكما ذكر أعلاه، كان مبلغ الخسائر المشفوعة بأدلة وقدره ١٩١ ٣٠١ دولارا مرتبطا بثلاث حالات متصلة بالشركاء المنفذين. وتشير الجهود المبذولة لاسترداد الخسائر بالفعل إلى أن هناك شكا في إمكانية استردادها في جميع الحالات الثلاث، ويجري حاليا استعراض الأرصدة لأغراض شطبها. وعملت اليونيسف من أجل تنفيذ توصية المكتب بمنع هؤلاء الشركاء من القيام بأي أعمال أخرى مع المنظمة.

٦٦ - ومن مبلغ ١٦٢ ١١٣ دولارا المتصل بحالات سطو وسلب وسرقة لممتلكات أو أموال اليونيسف يتصل مبلغ ١٤٦ دولارا بحادثة نهب من جانب أطراف مجهولة، ولذلك، فلا يمكن استرداده؛ ومبلغ ٨٢٨ دولارا تم استرداده بالكامل؛ ومبلغ ١٨٨ ١١٢ دولارا يتصل بتحويل مسار اللوازم من مستودع اليونيسف، وهو ما أسفر عن فصل الموظف المعني.

٦٧ - واستردت اليونيسف مبلغ ٤٥٩ ١٤ دولارا يتصل بحالة غش في الاستحقاقات من جانب أحد الموظفين. ومن مبلغ ١٤١ ٧ دولارا تتعلق بالغش والتزوير، هناك مبلغ ٠٠٠ ٧ دولار لا توجد أدلة على تورط أحد موظفي اليونيسف فيه، بينما تعذر إثبات الحالة المتعلقة بمبلغ الـ ١٤١ دولارا لأن الموظف اختفى، ثم ترك وظيفته بعد ذلك. وبينما تستمر الجهود الرامية إلى استرداد مبلغ الـ ٠٠٠ ٧ دولار، فإن ثمة شكا في استرداد مبلغ ١٤١ ٧ دولارا كاملا، نظرا للظروف المحيطة بالحالتين.

٦٨ - وأجرت اليونيسف أيضا تحقيقا، بواسطة منظمة مستقلة، في حالات خاصة بمشاريع محددة تتعلق بمعاملات تنطوي على غش. ومن بين الحالات التي جرى التحقيق فيها لأغراض المشروع والبالغ عددها ١٨٤ حالة، هناك ٨٧ حالة أثبتت بأدلة بأنها معاملات تنطوي على غش، وتبلغ قيمتها ما يعادل ٤٦١ ٨٤ دولارا. واستردت اليونيسف مبالغ تتصل بـ ٨٥ حالة من مجموع الحالات، بمبلغ مجموعه ٣٥٩ ٨٤ دولارا، منه مبلغ ١٠٢ دولار، يتصل بحالتين هما قيد الشطب باعتبار المبلغ غير قابل للاسترداد. ومثّل ذلك استردادا بنسبة ٩٩,٩ في المائة. وقد اثبتت وحدة إدارة مشاريع التحويلات النقدية الطارئة في اليمن التي تتولى تنفيذ هذا المشروع اعتمادها أفضل الممارسات في إدارة مخاطر الغش، ومنع تحويل مسار المعونة، وتطبيق سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء حالات الغش والفساد، تمشيا مع سياسات اليونيسف. ويجري إدماج نجاح هذا المشروع، والدروس المستفادة بشأن تقييمات مخاطر الغش، ومنع الغش وكشفه والتصدي له، في تنفيذ استراتيجية مكافحة الغش.

٦٩ - وبالنسبة لعام ٢٠١٨، فُقد مبلغ مجموعه ٢١٥ ٥٢٢ دولارا بسبب الغش، ويشمل تكلفة تقارير التحقيق الصادرة عن كل من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ومنظمة التحقيقات الخاصة بمشاريع محددة، وجرى استرداد مبلغ ٣٤٦ ٩٩ دولارا؛ وهناك شكوك في استرداد مبلغ ٨٦٩ ٤٢٢ دولارا، وسوف يشطب بعد بذل العناية الواجبة. واتخذت اليونيسف إجراءات في جميع حالات الغش المبلغ عنها والمؤيدة بأدلة.

٧٠ - وفي ما يتعلق بفترات سابقة، فمن أصل المبلغ التراكمي الذي فُقد من جراء الغش في الأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وقدره ٤,١٦ ملايين دولار، فإن ٧٣ في المائة منه (٣,٠٢ ملايين دولار) تتعلق بالشركاء المنفذين. وجرى استرداد مبلغ ٠٠٠ ١٣٨ دولار من الشركاء المنفذين، وهناك شك في إمكانية استرداد بقية الأرصدة. وفُقد مبلغ ١٠١ ٤٣٢ دولارا بسبب حريق شب في احد مستودعات مخزونات اليونيسف، ويشتبه في أنه اشتعل بفعل متعمد. وفيما يتصل بهذه الخسارة، تم استرداد ٠٠٠ ١٥ دولار عن طريق تغطية التأمين، بينما هناك شك في إمكانية استرداد بقية الرصيد بسبب الظروف المحيطة بإشعال الحريق.

٧١ - وهذا يتناقض ومعدلات الاسترداد في ما يتعلق بالغش الذي شمل موظفين، حيث استردت اليونيسف معظم الأموال المفقودة. وفي حالات الغش المؤكد، يتوافر للمنظمة مزيد من الحرية في اتخاذ إجراءات تأديبية، وكفالة استرداد الأموال من استحقاقات الموظفين المعنيين.

٧٢ - وكما ذكر سابقا في رد إدارة اليونيسف على تقرير مجلس مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة (E/ICEF/2019/AB/L.2)، يجري إحراز تقدم في الإجراءات التأديبية واسترداد الأموال التي فقدت بسبب الغش الذي يرتكبه موظفون. ومع ذلك، فقد أُحرز تقدم أقل في ما يتعلق بحالات الغش الذي ارتكبه شركاء منفذون، حيث احيلت تلك الحالات إلى السلطات القضائية الوطنية. ومقر الشركاء المنفذين الذين تواجه اليونيسف إزاءهم تحديات في ما يتعلق باسترداد الأموال المفقودة، هو في البلدان التي تأتي ضمن فئة الحالات الطارئة التي في المستوى ٢ أو ٣، ومن هنا تأتي التحديات في استرداد الأموال، ولا سيما بالنظر إلى عدم رفع دعاوى قضائية في الوقت المناسب. واتخذت اليونيسف إجراءات بصدد هذه الحالات، بمنع هؤلاء الشركاء من تنفيذ أي برامج أخرى. وفي إطار استراتيجية مكافحة الغش، تعمل اليونيسف، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وهي الوكالة الرائدة في هذه

المبادرة، فضلا عن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى، من أجل تطوير تدريب بشأن التوعية بالغش للشركاء المنفذين. وسيطبق التدريب لدى جميع وكالات الأمم المتحدة المشاركة.

سادسا – تعليقات الإدارة على التقرير السنوي للجنة اليونيسف الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٨ المقدم إلى المجلس التنفيذي

٧٣ – تواصل إدارة اليونيسف الإعراب عن تقديرها لما تقدمه اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات من أفكار نافذة قيمة تسهم في إرساء رقابة استشارية مستقلة فعالة في المنظمة. وقد أعرب المدير التنفيذي، ونائب المدير التنفيذي، ومديرو الشعب، والأعضاء الآخرون في فريق إدارة اليونيسف، عن ترحيبهم بالفرصة المتاحة للتفاعل مع اللجنة خلال السنة. وقد أسفرت اجتماعات اللجنة الاستشارية الثلاثة التي عقدت في عام ٢٠١٨، والتقارير ذات الصلة الصادرة، عن تقديم مشورة استراتيجية قيمة إلى المدير التنفيذي.

٧٤ – وفي عام ٢٠١٨ أعربت إدارة اليونيسف عن تقديرها لقبول اللجنة الاستشارية الطلب المقدم من أجل توسيع نطاق دور اللجنة ليشمل وظيفة التقييم، وإضافة عضو جديد إلى أعضائها لضمان توافر الخبرة في الاضطلاع بهذا الدور الجديد. وفي هذا الصدد، وافقت إدارة اليونيسف والمجلس التنفيذي، في عام ٢٠١٨، على سياسة التقييم المنقحة (E/ICEF/2018/14). وتحدد السياسة العامة دور اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في توفير الرقابة على مهمة التقييم في اليونيسف. وبغية بلورة هذه السياسة في عام ٢٠١٩، تُجري الإدارة حاليا استعراضا للميثاق المنقح للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات الذي سيعكس هذا الدور الموسع. ومن شأن الميثاق المنقح أن يحسّن مواءمة عمل اللجنة الاستشارية مع الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، والمعايير المهنية المتطورة للجان الاستشارية لمراجعة الحسابات، وأولويات المدير التنفيذي.

٧٥ – وتثمن الإدارة عمل اللجنة مع المكاتب الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغرب ووسط أفريقيا في عام ٢٠١٨. وكانت هذه إضافة إلى الزيارات التي أجراها المكتب إلى البلدان الأصلية لأعضاء اللجنة، إلى جانب الزيارتين اللتين أجريتا إلى المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى والمركز العالمي للخدمات المشتركة في عام ٢٠١٧. والإدارة، بموافقتها على مشورة اللجنة بشأن تعزيز الدعم المؤسسي للمكاتب الإقليمية والقطرية، تعرب عن ارتياحها لتسليطها الضوء على إشارات محددة إلى المكتب القطري في اليمن، الذي أجرت الإدارة من خلاله بعثة إلى عمان (الأردن) لدعم وحدة إدارة المشروع المتفرغة التي تقوم بتنفيذ مشروع التحويلات النقدية الطارئة في اليمن. وقد أشير إلى الممارسات الجيدة التي يمكن تكرارها في المجالات البرنامجية الأخرى في تقرير البعثة الذي أُطلعت عليه اللجنة. وتواصل الإدارة تقديم الدعم إلى مشروع التحويلات النقدية الطارئة في اليمن، وتلاحظ أن التمويل الإضافي لهذه المبادرة قد ورد من الجهات المانحة من أجل مواصلة تنفيذه في عام ٢٠١٩، وهو ما يشير إلى الارتياح من تنفيذ البرنامج من جانب اليونيسف.

٧٦ – وأعرب المدير التنفيذي، بالإنابة عن إدارة اليونيسف، عن ارتياحه وتشجيعه لإسهامات اللجنة في العديد من المجالات، التي تشمل مجالات تسريع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واستمرارية العمل الإنساني – الإنمائي، وبرنامج الشباب، والابتكارات، ولا سيما في مجالات الشراكات، بما في ذلك

الشراكات مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى. ولاحظت اليونيسف اهتمام اللجنة بمسائل مختلفة ذات أهمية بالنسبة للمنظمة، بما في ذلك الآثار المترتبة على إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (إصلاح الأمم المتحدة)، والتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين، وصون الأطفال وحمايتهم، والنهج المنسق للتحويلات النقدية، وإدارة المخاطر في المؤسسة، والإدارة المالية، وحوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارتها، والمخاطر القانونية المحتملة التي قد تؤثر على المنظمة. وأعربت الإدارة عن ترحيبها بالفرصة المتاحة لتقديم إحاطة إلى اللجنة بشأن هذه المجالات، ولمواصلة العمل بشأن المسائل الاستراتيجية المتصلة بهذه المجالات والمجالات الأخرى، حسب الاقتضاء.

٧٧ - وتعرب الإدارة عن تقديرها لنظر اللجنة في التقييم، وفي مهام مراجعة الحسابات والتحقيقات في اليونيسف. وتعرب الإدارة أيضا عن تقديرها لاستعراض حالة تنفيذ التوصيات المقدمة من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة إلى اليونيسف، مثلما تقدر الاجتماعات التي عقدتها اللجنة الاستشارية مع مجلس مراجعي الحسابات في عام ٢٠١٨. وتعرب الإدارة عن امتنانها للجنة لما أجرته من استعراض دقيق وقدمته من مساهمات إلى اليونيسف بشأن مشروع البيانات المالية لعام ٢٠١٧. وتدرك الإدارة أهمية هذه الإنجازات والجهود التي بذلت في تقديم تلك التعليقات. وقد أسهمت تعليقات اللجنة وتوجيهاتها في تلقي اليونيسف رأيا غير مشفوع بتحفظات من مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

المرفق

معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن توصيات مراجعة الحسابات التي ظلت بلا حل لمدة تزيد عن ١٨ شهرا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

الإجراء المتفق عليه في التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٨	*آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز*

مراجعة حسابات مكتب تحالفات القطاع العام وتعبئة الموارد، الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (توصيتان)

هناك توصيتان تتعلقان بموافقة مكتب المدير التنفيذي على إصدار توجيه تنفيذي يحدد الرؤية الاستراتيجية والإطار التنفيذي لوظيفة تعبئة الموارد في اليونيسف؛ ويحدد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بمكتب تحالفات القطاع العام وتعبئة الموارد (الذي يسمى الآن شعبة الشراكات العامة) وسائر الوحدات التنظيمية في اليونيسف؛ ويضع استراتيجية من أجل تحسين نوعية وتوقيت التقارير المقدمة إلى الجهات المانحة على الصعيد العالمي، ويحدد الاحتياجات اللازمة لذلك؛ ويوضح مسؤوليات شعبة الشراكات العامة والمكاتب الإقليمية في ما يتعلق برقابتها على عملية تقديم التقارير إلى الجهات المانحة ودعم تلك العملية.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وبقيادة شعبة الشراكات العامة، جرى تحديث إطار المساءلة المنقح في الاستراتيجية الجديدة لتعبئة الموارد للخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وقد أكملت شعبة جمع التبرعات والشراكات الخاصة وشعبة الشراكات العامة صياغة السياسة المنقحة المتعلقة بتعبئة الموارد، التي يُنتظر أن تصدر في الربع الأول من عام ٢٠١٩. وسيتم إغلاق التوصيات بعد إصدار السياسات المنقحة.

مراجعة حسابات إدارة عقود الخدمات في شعب اليونيسف بالمقر، الصادرة في حزيران/يونيه ٢٠١٥ (توصيتان)

هناك توصيتان تتعلقان بموافقة شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري على تنقيح سياسة لجنة استعراض العقود، وتحديد نظم للرصد على مستوى التعاملات، بما في ذلك إدارة المخاطر المتعلقة باحتمال تقسيم العقود، وحلول تمكّن من تسجيل الترتيبات التعاقدية الممتدة لعدة سنوات من خلال تقديم أوامر الشراء في نظام المعلومات الافتراضي المتكامل.

وقد قامت شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري، بالتعاون مع شعبة الإمدادات التابعة لليونيسف، بتنقيح إجراءات لجنة استعراض العقود، وسوف يصدر ذلك قبل نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٩ في ختام مشاورات أوسع نطاقا. وقد أُنجزت المشاريع الرائدة للأداة الجديدة لوضع الميزانية وأداة الرصد على مستوى المعاملات) وبدأت العملية المتكررة المقبلة للصياغات المتعلقة بالرصد على مستوى المعاملات التي تشمل اختبارات بشأن تقسيم العقود). ويُتوقع أن يتم التنفيذ الكامل للنظم بحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٩. وسيتم إغلاق هاتين التوصيتين بعد الانتهاء من الإجراءات المقترحة.

الإجراء المتفق عليه في التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٨	*آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز*
مراجعة حسابات شعبة البرامج، الصادرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (توصية واحدة)	
أوضحت إحدى التوصيات المتعلقة بشعبة البرامج لاستعراض وتوثيق عملية إدارة المساهمات غير المواضيعية المتعددة الأقطار، تقسيم العمل بين شعبة البرامج والمكاتب الإقليمية بشأن ضمان الجودة، مع كفالة صدور إرشادات واضحة إلى شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري بشأن تعزيز رصد الأموال غير المخصصة وتخصيصها في الوقت المناسب.	وقد جرى تنفيذ الإجراءات الكاملة التي نصت عليها التوصيات، وأكد مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن هذه التوصية سوف تغلق.
مراجعة حسابات شعبة البرامج، الصادرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (توصية واحدة)	
هناك توصية واحدة تتعلق بشعبة البرامج لتعزيز الوضوح بشأن دورها والغرض منها من خلال مصفوفة للمساءلة كان من شأنها ما يلي: – وضحت الأدوار والمسؤوليات وأوجه المساءلة في ما يتعلق بالوظائف الرئيسية داخل الشعبة؛ – بيّنت متى ينبغي استشارة/إشراك الخبراء المتخصصين في الشعب) مثل شعبة المعلومات والأبحاث والسياسات، ومكتب التقييم)؛ – وفرت مراجع وجهات تنسيق للتنسيق بين الشعب مع شعب المقر الأخرى.	وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، نفذت شعبة البرامج هذا الإجراء المتفق عليه بواسطة مصفوفة بشأن المساءلة توضح الأدوار والمسؤوليات المنوطة بأقسام الشعبة ومكتب المدير، فضلا عن المسؤوليات المشتركة بين الشعب. وترى الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت بالكامل. وإجراءات التنفيذ هي قيد الاستعراض لدى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لإقرارها وإغلاق التوصية.